

الفصل السادس

الفصل السادس: أوضاع الطبقة الوسطى في ظل مختلف التحولات

1- الأوضاع الاقتصادية

2- الأوضاع الاجتماعية.

أوضاع الطبقة الوسطى الجزائرية

يشهد المجتمع الجزائري تحولات عديدة (اجتماعية، اقتصادية، سياسية... الخ) كان لها تأثيرا على البناء الاجتماعي الطبقي واضح المعالم، وقد حاولت الدراسة في شقها النظري تسليط الضوء على هذه التأثيرات في مختلف الحقب الزمنية ، مركزين على الطبقة الوسطى موضوع الدراسة خاصة و أنها تحتل موقعا بيانيا داخل البناء الطبقي ، حيث تم توضيح كيف أدت التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خلال السبعينيات والثمانينات إلى ظهور هذه الطبقة ، واتساع قاعدتها ، وتحسن أوضاعها ، لنشهد تغيرات في فترة التسعينات إلى وقتنا الحالي ، إذ تشهد نوعا من التفكك الذي خلق أوضاعا متناقضة بين مختلف شرائحها ، فهذه الفترة شهدت تراجع دور الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى تدهور أوضاعها، وإعطاء صورة كاملة لأوضاع هذه الطبقة خاصة في الفترة الحالية ، كان من الضروري الوقوف على المؤشرات الكمية والكيفية التي ترصد هذه الأوضاع والاعتماد على المادة الإمبريقية التي جمعتها الباحثة والتي تعكس معطيات الواقع الذي صرحت به عينة الدراسة ، والتي ستحاول تحليلها وتفسيرها ، وفق الواقع المعاش والأطروحات النظرية والدراسات السابقة التي اعتمدت عليها البناء المنهجي والنظري ، إضافة إلى المؤشرات الإحصائية المتوصل إليها.

كما سنحاول من خلال ذلك التحقق الإمبريقي من الفرضية الأولى وذلك من خلال معرفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الطبقة الوسطى ، وهل تحسنت هذه الأوضاع أم تراجعت ، وارتباط ذلك بالتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة.

1- الأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى:

تعد الظروف الاقتصادية أحد أهم المحددات الطبقيّة للتمايز الطبقي وتصنيفه وقياسه ، بل في كثير من الأحيان السبب الرئيسي الذي يقضى إلى خلق التمايز الاجتماعي (الطبقي) . وهو مؤشر أساسي تبنته معظم النظريات (الكلاسيكية أو الحديثة) في تحليلاتها النظرية لمفهوم الطبقة فمثلا **بولانتزس** يرى "عند تحليله للطبقة الاجتماعية بانها انعكاس لمستويات مختلفة للتكوين الاجتماعي أبرزها المستوى الاقتصادي . لذلك حاولنا الوقوف عند الأوضاع الاقتصادية لهذه الطبقة من خلال الكمية و الكيفية التي تحصلت الدراسة عليها والتي حاولت إسقاطها على مؤشرات - تعتبرها ممثلة ومعبرة عن الأوضاع الاقتصادية الدخل و الرضا عنه والتوفير والملكية التي حصرناها في السكن وامتلاك السيارة باعتبار هذه الأخير أحد الرموز التي توصف بها الطبقة الوسطى .

فالتحولات الأخيرة التي يشهدها المجتمع الجزائري على رأسها عولمة الاقتصاد، وانفتاح الأسواق... كرسّت ضغط على الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها وأثرت على أوضاعها الاقتصادية وهذا ما ستوضحه فيما يلي استنادا إلى المادة الإمبريقية والتحليلات الإحصائية

الجدول رقم (08) - يوضح الدخل الفردي والتوزيع

المجموع	<100000.00	[-80000.00 [[100000.00	[-60000.00 [[80000.00	[-40000.00 [[60000.00	[-20000.00 [[40000.00	المداهيل التوفير من الدخل	
47	10	10	8	12	7	التكرار	يوفر
23.5 %	% 5	% 5	% 4	% 6	% 3.5	النسبة	
153	07	08	12	78	48	ت	لا يوفر
76.5 %	% 3.5	% 4	% 6	% 39	% 24	%	
200	17	18	20	90	55	ت	المجموع
100 %	% 8.5	%9	% 10	% 45	% 27.5	%	

يعد الدخل أحد أهم المؤشرات المحددة للأوضاع الطبقيّة إذ يقول بارسنز " يتحدد الوضع الطبقي للفرد بناء على ما يحصل عليه من دخل " (1) ، والأوضاع الاقتصادية كونه يعكس مستوى معيشة الأفراد ، ومستوى إنفاقهم ، وأسلوب حياتهم ، وقد أعطى فيبر مفهوم - أسلوب الحياة - دورا في تشكيل الموقف الطبقي ، فالطبقة لا تتحدد فقط من خلال الملكية الإنتاجية ، ولكنها تحدد أيضا وبشكل متزايد من خلال أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة (2) . وتدل الشواهد الكمية والكيفية لهذا المؤشر بأن أعلى نسبة والتمثلة في (45) يتراوح دخلها بين [60000.00 -4000.00 دينار جزائري ، تليها مباشرة نسبة (27.5 %) التي يتراوح دخلها بين [40000 -20000 دينار جزائري ، وهو دخل ضعيف ،مقارنة بظروف المعيشة والغلاء الفاحش إذ يشير الاقتصاديون إلى أن الدخل الفردي في الجزائر

(1) : Wright Mills : power, politics and people, OP, cit, p 307

(2) : محمود عودة : أسس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 216

لا يكفي عمليا لسد نفقات الإيجار ، وشراء المواد الأولية التي تضمن الأمن الغذائي ،
فبالرغم من الزيادة المعتبرة في الحد الأدنى للأجور التي مست بعض فئات عينة الدراسة
مثل الأطباء ، الأساتذة (إذ يؤكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه بين سنة
2000 - 2008 ارتفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بـ 3 مرات ، وبالتالي ارتفع بمعدل
سنوي قدره 98 %) ، إلا أن هذه الزيادة لا تكفي لمواجهة متطلبات الحياة ، ولم تفضي
إلى تحسن ملموس للوضع الاجتماعي الاقتصادي لمعظم أفراد عينة الدراسة لأن زيادة
معدلات الدخل رافقها تدهور في القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار في مختلف
القطاعات (أكل ، نقل ، كهرباء وغاز) وإذا ركزنا فقط على مؤشر الأكل مثلا ،
تشير الإحصائيات⁽¹⁾ : إلى انه ارتفعت المنتجات الزراعية بـ 17.6 % ، الخضار بـ 17.4
% ، لحوم المواشي 22.4 % ، السكر 9.8 % ، البذور والشاي 12.1 % البطاطس 7.4
% ، الفواكه 8.5 %.... الخ

ويقدر متوسط دخل الفرد الجزائري لعام 2008 بـ 940.4 دولار حسب جريدة
الاكونومست⁽²⁾

وعليه فإن الزيادة في الدخل وحدها ، لا تعبر على ظروف اقتصادية جيدة ، ذلك أن الدخل
الوطني الإجمالي ليس شرطا حاسما للازدهار الاقتصادي للدولة ككل ، وللمواطنين ، إذ أنه
من الضروري هنا ، أن نذكر بأن الفعالية الاقتصادية ، تقاس بالرفاه الاجتماعي للمواطنين ،
وحل مشاكلهم ذات الصلة بالسكن ، وترقية الخدمات وتطوير المنظومة التربوية ، وتناسب
الدخل الفردي مع ضرورة الحياة اليومية كمل أن القوة الاقتصادية ، تقاس أيضا بوفرة
الإنتاج وليست بالاعتماد الكلي على النفط ومشتقاته الذي تخضع أسعاره للتقلبات في الأسواق
وفي السياسة الدولية خاصة وأن الدولة الجزائرية تعد دولة ريعية بالدرجة الأولى لاعتمادها
على تصديرها لمحروقات فحسب ، والتي تشكل أهم مصدر للدخل ، وبالتالي تضعها في خانة
الدول المؤهلة لأن تعيش هزات اجتماعية خلال السنوات المقبلة ، كم حدث في ما قبل في

(1) : ارتفاع التضخم في الجزائر إلى 6.1 في هذا العام ، صحيفة الوسيط ، مملكة البحرين ، العدد 2424 ، الأحد 26 أبريل 2009

(2) : أزرانجات : الجزائريين الواقع والتوقعات ، الخبر الاثنين 19 / 01 / 2009 العدد 5529

أزمة 1986 (حيث كانت البنية الاقتصادية قبل تلك الفترة تعتمد على الربيع النفطي(98%) من قيمة الصادرات) ، عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية والتي صاحبها تقلص في الموارد المالية وازدياد في مستوى الإنفاق العام، مما أدى إلى عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي ، وارتفاع في معدلات البطالة، وتقهقر الدخل ، وارتفاع معدل التضخم ، وانخفاض قيمة العملة (الدينار) بـ 50 % ، تحرير الأسعار ، وما تبع ذلك واتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة) (1)

إن هذا الدخل الذي ربما تعتبره باقي الشرائح العامة كافي (الطبقة الدنيا) فهو في الواقع لا يغطي متطلبات هذه الشريحة، خاصة و أن مستوى طموحها لا يقف عند حاجة الأكل والشرب فقط ، وفي هذا الصدد يصرح أحد المبحوثين (2) " يقدر دخلي بـ 65000 دينار وأنا أب لـ 6 أبناء ، هذا المبلغ بالكاد يوفر لنا مطالب الأكل واللبس ويغطي مصاريف الدراسة، وأن نوعية الأكل ليست بالمستوى المطلوب ، وفي كثير من الأحيان- خاصة المناسبات -اضطر إلى التدين من صديق لي رجل اعمال ، يسترسل في الكلام وهو يقارن ذلك بوقت سابق ، فقبل 5 سنوات كان دخلي 35000.00 دينار ، كان يكفي لتغطية مصاريف البيت والأكل مستواه جيد، فاللحم حاضر دائما ، كما أنني أستطيع التوفير خاصة في الأشهر التي لا يكون فيها مناسبات " هذا القول يعكس عدم كفاية الدخل المتحصل عليه لتغطية المصاريف العامة للأسرة ، وعدم إمكانية أغلب عينة الدراسة التوفير منه، وذلك بنسبة (76.5 %) هذا بسبب زيادة تكاليف المعيشة وانخفاض قدرتها الشرائية ، كما سبق و أن أشرنا أعلاه ، رغم تعدد مصادر الدخل لدى أفراد العينة ، إذ نجد أكثر من ثلث عتبة الدراسة زوجاتهم يعملن (أنظر الجدول رقم (8) في خصائص العينة) وفي هذا الإطار (التوفير من الدخل) يثير المحللين الاقتصاديين أن ادخار العائلات في الجزائر شهد تراجع بعد سنة 2005 نتيجة تدهور القدرة الشرائية ، وارتفاع نسبة التضخم ، وظهور سياسات

(1): العياشي عنصر : نحو علم الاجتماع نقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ، صص 160 - 164

(2): مقابلة رقم (1) أجريت يوم الأحد 06 سبتمبر 2009 على الساعة 11.00 بالمستشفى الجامعي باتنة

اقتصادية جديدة يستثمر فيها الفرد المدخرات في السكن (السكن التساهمي، والشراء بالتقسيط... الخ) (1)

أما النسبة المقدرة بـ (23.5%) التي تصرح بإمكانية التوفير من الدخل وهي تمثل 10% من عينة الدراسة التي يفوق دخلها (6000 دينار) والتي يعمل أغلبها خارج مجال عملها الرسمي وهي تخاص فئة محدودة تتمثل في الأطباء والأساتذة ، لأن نظام عملها يسمح لها بذلك ، وحتى الناحية القانونية تزكى لها ذلك ، وهذا ما يفسر لنا التفاوت الملموس بين دخل أفراد عينة الدراسة (الشريحة العليا من الطبقة الوسطى) وإمكانية التوفير ، وهذا يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الطبقة ومستواها المعيشي.

(1): محمد شيخي: "تقدير دالة الادخار في الجزائر"، مجلة، عدد 06، 2008، ص 137.

الجدول (9) يوضح الرضى عن الدخل ،

النسبة %		التكرار	الرضى عن الدخل	
% 21		42	نعم	
%79	% 18.5	17	8 - 6	لا
	% 25	50	10 - 8	
	% 19.4	48	12 - 10	
	% 10	20	14 - 12	
	% 11.5	23	14 <	
% 100		200	المجموع	

يتطلع غالبية أفراد المجتمع الجزائري إلى معيشة ورفاهية اجتماعية أفضل ، وفقا لما تقره مقتضيات السوق ومتطلبات الحياة المتزايدة كما ونوعا . وفي هذا السياق تعبر أغلبية فئات المجتمع الجزائري عن عدم رضاها على معدلات الأجور في مختلف القطاعات مقارنة مع قوانين السوق وضعف القدرة الشرائية وتراجعها ، حيث تشير تقارير التنمية أن متوسط دخل الفرد الجزائري الأدنى بحدود 1500 - 2000 دولار سنويا أي بمعدل 09 دولارات في اليوم

فرضى أفراد المجتمع عن دخلهم مرتبط بتحسين ظروف المعيشة (الاقتصادية خاصة) هذه الأخيرة التي تتوقف على رفع الأجور بشكل يتناسب ويتجاوب مع متطلبات الحياة العصرية لما يضمن العيش الكريم.

و المتمعن في الشواهد الكمية للجدول أعلاه يجد أن أعلى نسبة والمقدرة بـ (79 %) غير راضية عن الدخل المتحصل عليه رغم أن أفراد العينة ينتمون إلى الشريحة العليا للطبقة الوسطى، والتي تعد من ناحية السلم الاجتماعي مكتفية ماديا والتي يقدر متوسط دخلها بـ (40000.00 دج) دينار إلى أنه ومقارنة - كما سبقت الإشارة - بتكاليف المعيشة وأعباء الحياة الاجتماعية التي تزداد يوم عن يوم، ضيف إلى ذلك خصوصية هذه الفئات التي لها مميزات الاجتماعية والثقافية فهي إلى جانب التكاليف الضرورية (الأكل ، النقل ، الكهرباء ، الإيجار)، تحتاج إلى تكاليف أخرى مثل اقتناء الكتب لمواكبة الجديد، والاستفادة من الانترنت... الخ، إضافة الى ضرورة سفرها ومشاركتها في مختلف الأبحاث والفعاليات العلمية نظرا لدورها التنموي في البلاد باعتبارها حاملة للواء التغيير والتقدم

وفي هذا الإطار يصرح المبحوث وهو طبيب مختص⁽¹⁾ إن الدخل الذي يتقاضاه (8000.00 دج) وهو بالكاد يغطي المصاريف الضرورية للأسرة من أكل، وملبس، ونفقات خاصة بالنقل والكهرباء والغاز مما أدى به إلى الاشتغال بعد عمله الرسمي في عيادة خاصة لتغطية باقي المصاريف المتمثلة في اقتناء الكتب والمجلات العلمية والخروج على الأقل مرة في السنة أو سنتين إلى الخارج للمشاركة في ملتقيات دولية لرفع الكفاءة العلمية، علما أن مصاريف هذه الملتقيات على عبي الفرد الشخص وعلى مسؤوليته .

وعن سؤاله عن الدخل الذي يراه مناسب فقد صرح بأن 300 000.00 دينار قد تكفي مصاريفه العملية الفعلية، فوفق طموحاته فهو درس واجتهاد من أجل الفوز بمنصب ومكانة توفر له مستوى معيشي مرتاح سكن معقول، سيارة، أكل جيد، السفر... الخ، إضافة إلى أمله في فتح عيادة خاصة حسب تخصصه (جراحة القلب)، وهذا طبعا لن يكون بمبلغ 80000.00 دينار، فهو يرى أنه يستحق ذلك بعد 25 سنة من الدراسة و الجدد

(1): المقابلة رقم (6) يوم الخميس 10 سبتمبر 09 على الساعة 14.00 بعيادة ابن سينا باتنة .

وعليه فإن تراجع القدرة الشرائية لهذه الفئة سيؤدي لا محالة إلى نزول هذه الشرائح إلى الطبقة السفلى من حيث طاقة الاستهلاك ، رغم استمرار الفوارق بينها ، والتي تبقى كمية ، وليست نوعية كما كانت عليه .

أما إذا تطرقنا إلى الدخل الذي تراه هذه العينة مناسب لطموحها ومكانتها الاجتماعية ، على اعتبار ما تتميز به من رأس مال رمزي حسب ما يرى بيار بورديو" فهو - رأس المال الرمزي - مثل أي ملكية أو نوع من رأس المال (طبيعي، اقتصادي ، ثقافي ، اجتماعي) يدرك من قبل فعالية تسمح لهم مقولات إدراكهم بمعرفتها ، والإقرار بها ، ومنحها قيمة، مثل الشرف بالمجتمعات العربية والإسلامية ، حيث لا توجد هذه القيمة إلا عبر السمعة" (1) وطبقا لذلك فإنه لا وجود لرأس المال الرمزي ، مع ما يحوله من فائدة وسلطة إلا في العلاقة بين ملكيات متميزة ومميزة مثل الجسد واللغة والملبس والتأثير التي يحوزها الفاعلون - (2) وفي هذا الإطار تصرح أغلبية مفردات الدراسة بنسبة (25 %) و (24%) بأن الدخل الذي تراه مناسباً لإشباع احتياجاتها هو الذي يتراوح بين [80000 - 10000] و [10000 - 12000] أي بمتوسط (100000 دينار جزائري) في حين نجد نسبة لا يستهان بها والمقدرة بـ (11.5%) تطمح إلى دخل يفوق 14000.00 دينار، والذي ترى فيه الدخل الذي يغطي احتياجاتها وطموحاتها ويوفر لها المكانة الاجتماعية التي هي أحد مميزاتها عن بقية الطبقات والتي تعبر عن مستواها العلمي والثقافي والاجتماعي.

وهذا يثبت الاتجاه الاستهلاكي لهذه الطبقة ، إذ أنها تتطلع إلى مستوى معيشي مشابه لذلك الذي تعيشه الطبقة العليا.

(1) : بيار بورديو ، أسباب علمية ، ترجمة أنور معين ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للطبع والنشر ، 1996 ص 136

(2) : المرجع نفسه ص 64

الجدول رقم (10) يوضح ملكية السكن وطبيعته

المجموع	لا	نعم				ملكية السكن ونوعه طبيعة المسكن	
		المجموع	منزل بطابق علوي	منزل أرضي	شقة	ت	تساهمي
78	/	78	47	19	12	ت	ملك
%39	/	%39	%23.5	%9.5	%6	%	
68	68	/	/	/	/	ت	إيجار
%34	%34	/	/	/	/	%	
%31	/	31	/	/	31	ت	سكن تساهمي
%15.5	/	%15.5	/	/	15.5	%	
					%		
23	23	/	/	/	/	ت	سكن وظيفي
%11.5	11.5	/	/	/	/	%	
	%						
200	91	109	47	19	43	ت	المجموع
%100	45.5	%53.5	%23.5	%9.5		%	
	%						

يعد السكن أحد المتغيرات التي تعكس الأوضاع الاقتصادية للطبقات الاجتماعية، وهو مطلب أساسي لا يمكن الاستغناء عنه لأنه يقع في مستوى الحاجات الأساسية في سلم " مازلو lowMas " الشهير بترتيب حاجات الفرد إلى أربع درجات هي : 1- حاجات فسيولوجية ،

2- الحاجات إلى الأمن 3- الحاجة إلى القبول من الآخرين 4- الحاجة إلى تحقيق الذات⁽¹⁾ فهو يدخل في الترتيب الثاني -من سلم الحاجات-، من خلاله يتمكن الفرد من ممارسة حياته الاجتماعية ، وتشكيل نسق علائقي يحقق الاستقرار الاجتماعي والأمن داخل الأسرة. وتشير الشواهد الكمية لهذا الغرض وبنسبة تقدر بـ (53.5%) وهي تعبر عن نصف العينة بأنها تحوز وتملك سكن ، إلا أن طبيعة هذا السكن تتنوع بين ملكية مطلقة بنسبة (39%) و ملكية جزئية بنسبة (15.5%) وهو يمثل السكن التساهمي ،فهو نوع جديد أقرته التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع والذي يعتمد على التسديد بالتقسيط الشهري ونظام القروض البنكية ، ولا يكون السكن ملكية تامة إلا بعد مرور سنوات ويتم تسديد جميع الأقساط المعبرة عن ثمن الملك ، هذا النظام في التسديد يؤثر اجتماعيا على توزيع المصاريف الشهرية لهذه النسبة ، أما عن نوعية السكن المملوك فتصرح عينة الدراسة التي تمتلك السكن بنسب متقاربة (23.5%) و (21.5%) الأولى تشير إلى ملكية منزل عصري بطابق علوي ، والثانية تشير إلى ملكية شقق داخل عمارة وغالبيتها ليس ملكا كلي - كما سبق الإشارة أعلاه - هذه الشقة التي تكون عادة ذات مساحة محدودة وبالتالي لا تتوافر على ملامح الحياة الاجتماعية المرضية ، وبالتالي عدم توافر الحد الأدنى من الاستقرار للأسرة ، مما يجعل الوضع النفسي والاجتماعي لأفراد هذه الطبقة يتميز بالإحباط أما نسبة (9.5%) فهي تملك منزل أرضي تقليدي قديم(عادة ما يكون ارث لرب الأسرة).

هذه الاختلافات تنعكس عن الوضعية الاجتماعية للأفراد هذه الطبقة مما يؤدي تباين الأوضاع الاقتصادية لهذه الشريحة ، بل للطبقة الوسطى في حد ذاتها.

أما باقي مجتمع الدراسة والذي يعبر على نسبة 45.5% وهي تقارب نصف العينة، فهي تصرح بأنها لا تملك سكن خاص بها، رغم أقدميتها في مجال العمل، وتعدد مصادر دخل بعضها(عمل الزوجة)، إلا أنها ولصعوبة ظروف المعيشة، وغلائها، لا تزال تتخبط في مشكلة

⁽¹⁾ : linton (Ralph) : le fondement urelcult de la personnalité Borctas paris 1977 . pp 12-11

الإيجار، وذلك بنسبة (34 %)، أما نسبة (11.5 %) فهي تقطن في سكن وظيفي تابع للوظيفة التي تشتغل بها بعض فئات مجتمع الدراسة، وفي هذا الصدد يقول أحد المبحوثين⁽¹⁾

" 20 سنة وأنا في المهنة ، لدي 07 أبناء ، ودخلي في حدود 38000.00 دينار ، وأني

أتخبط في مشكلة الإيجار الذي ازداد سعره في الفترة الأخيرة 3 مرات مكان عليه في السنوات القليلة السابقة ، ما يتجر عنه من أزمات اجتماعية مثل الاضطرار في كل مرة إلى تغيير السكن بطلب من المالك ، أو رفع الإيجار في كل سنة ، والجديد هو الدفع المسبق لسنة كاملة .. الخ ، وهذا يؤثر على أوضاعي الاقتصادية ويرهقني ، فالدخل الذي أتقاضاه بالكاد يكفي مطالب الأولاد خاصة وأنهم يدرسون جميعا ورغم أن زوجتي تعمل أيضا - معلمة - إلى أن تكاليف الحياة الباهظة ، لم تسمح لنا بشراء سكن ، ونحن ننتظر اليوم تخرج ولدينا من الجامعة لنحاول شراء سكن تساهمي ، إذ نراه الحل الوحيد لحل مشكلة السكن ...

وتساءل هذا المبحوث هل فعلا أنا أنتمي إلى الطبقة الوسطى ، وبالتحديد إلى الشريحة العليا ، فهو يرى أنه ينتمي إلى الطبقة الدنيا ، فأوضاعه الاقتصادية (الإيجار ، الدخل المحدود ، مستوى المعيشة ..) تنبأ ذلك، فالمستوى التعليمي والوظيفة لا تؤمن للأسف مستوى معيشي جيد يشعرك بانتمائك إلى نخبة معينة ، وشريحة ذات مكانة اجتماعية معينة أو يدفعك إلى الإبداع والتنمية "

إضافة إلى ما سبق ، فمن الأسباب التي تؤدي إلى عدم القدرة على شراء السكن وملكيته والتي أفرزتها مجموع التحولات يشهدها المجتمع الجزائري، هو الفجوة الكبيرة التي تزداد بين معدلات الدخل ومعدلات أسعار العقار، والتي تشهد في السنوات الأخيرة قفزة كمية ، وزيادة مذهلة في الأسعار . وهي نفس المشكلة التي يعاني منها العالم ككل ففي أحد الدراسات على الطبقة الوسطى الأمريكية تشير إلى " مشكلة الإسكان في الولايات المتحدة مهددة بسبب انخفاض مستوى الدخل الذي لا يسمح بتكوين فائض يسمح بالانتقال إلى منزل يناسب مستوى الدخل ، نظرا لصعوبة شروط الإقراض السائدة الآن، وهو ما أدى ببعض العائلات

(1) : مقابلة رقم (02) : يوم الاثنين 14 سبتمبر 2009 على الساعة 10.00 بمكتب أحد الجرائد اليومية

إلى فقدان منازلها أو على وشك فقدانها نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالسداد ، ونتيجة
للفجوة بين معدلات الدخل ومعدلات أسعار العقارات" (1)

¹ :رنا أبو عمرة: " الطبقة الوسطى الأمريكية ، معضلات متراكمة "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 175 ، جانفي 2009 ص 235 المجلد 44

الجدول رقم (11) : ملكية السيارة وطريقة شرائها

المجموع	نعم			لا	ملكية السيارة وطريقة شرائها
	أخري	سديد فوري	بالتقسيط		
200	02	76	43	79	التكرار
		121			
% 100	% 1	% 38	21.5	% 39.5	النسبة المئوية
		%60.5	%		

يعبر الجدول أعلاه عن ملكية السيارة وطريقة تسديد ثمنها إذ أصبح امتلاك السيارة اليوم أحد الضروريات الملحة في الحياة اليومية ، فهي وسيلة لاغنى عنها لتحقيق حد أدنى من الراحة والرفاهية التي تسمح بتجديد قوة العمل، وتعطي للحياة معنى فهي لم تعد من الكماليات لأن كبر المدينة وترامي أطرافها يستوجب بالضرورة الحصول على سيارة لقضاء مطالب الحياة المعاصرة كما أن السياسة الاقتصادية للسوق تبنت إستراتيجية تجارية جعلتها تحتل مرتبة هامة في سلم الحاجة ، إضافة إلى أنها أحد أدوات التمايز الاجتماعية خاصة لهذه الطبقة ، وهذا ما توصلت إليه دراسة بولكعبات ⁽¹⁾ (في تحديده لنوع الحاجات التي تشكل هاجس لدى الطبقة الوسطى في الجزائر إذ توصل إلى أن الحاجات الضاغطة التي ينوون إشباعها عندما تتاح لهم أول فرصة هي على التوالي 1- السيارة 2- تأثيث السكن 3- شراء السكن) وتعتبر الشواهد الكمية للجدول أعلاه أن أعلى نسبة والمقدرة بـ 60.5 % تملك سيارة وهو ما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه أعلاه وإدراك ضرورتها في حياتهم ، أما عن طريقة اقتنائها

⁽¹⁾: إدريس بولكعبات : وضع الطبقة الوسطى في الجزائر ، مرجع سابق ص 203

فتصرح نسبة (38 %) أنها أشترتها بالتسديد الفوري ، الذي تطلب منها تجميع المبلغ على حساب الكثير من المطالب من جهة، و ان ملكيتها لهذه السيارة كانت في فترة زمنية سابقة تتسم بنوع من الرخاء في مستوى المعيشة وكانت إمكانية التوفير والادخار ممكنة، أما نسبة (21.5 %) ممن يملكون السيارة فطريقة تسديدهم لثمنها يتم بالتقسيط وعن طريق القروض البنكية ، وهي سياسة اقتصادية أفرزتها التحولات الاقتصادية التي تدخل في إطار سياسة الانفتاح ومحاولة تحقيق الرخاء الاجتماعي وتوفير أدنى الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع.

إلى أن هذه الطريقة تشكل ضغط من ناحية تنظيم المصاريف الشهرية لأفراد العينة ، وسيؤثر ذلك على بقية الحاجات الضرورية اليومية مثل الأكل..... الخ

أما نسبة (1 %) فهي تشير إلى أن ملكيتها للسيارة كانت عن طريق الورثة .

أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ (39.5 %) تصرح بأنها لا تملك سيارة هذا ليس لأنها لا ترغب في ذلك ، بل لعجزها عن امتلاكها لضعف الدخل ومحدوديته؟، وارتفاع القدرة الشرائية ، فهي تؤمن بضرورة امتلاك السيارة التي تحل العديد من المشاكل خاصة وأن الزوجة تعمل مع الرجل مما يضطر إلى إيجاد حلول للأولاد خاصة إذا كانوا صغار وذلك بضرورة تنقلهم إلى دور الحضانة ، أو جمعيات أو إلى الأقارب ، وهذا يتطلب وسيلة نقل لربح الوقت .

في الختام نشير إلى أنه حاولنا استعراض بعض المؤشرات التي تطبع الوضعية الاقتصادية للطبقة الوسطى مثل مستوى الأجور والرضا عنها ، وكذا فرص الادخار ، فضلا عن ملكية السكن والسيارة التي تعتبر من المؤشرات الأساسية للمستوى الاقتصادي (ولا يخفي هذه المؤشرات تشكل في مجموعها علامات رئيسية تشير إلى المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والجماعات وتستهملها جل الدراسات لتصنيف فئة أو شريحة اجتماعية ومهنية معينة ضمن الشرائح الوسطى التي تعتبر مصدر تشكيل النخب الاجتماعية) ⁽¹⁾ فمجتمعنا اليوم يشهد تفاوتاً كبيراً بين مستويات الدخل ، وهذا ينعكس على الأوضاع الاقتصادية لهذه الفئة ، ففي السابق كان يعزى هذا التفاوت إلى المستوى التعليمي لأفراد هذه الطبقة ، بحيث ينظم الأعلى تعليماً إلى فئة الأعلى دخلاً ، إلا أنه في إطار التحولات التي يشهدها المجتمع ، إذا ما ثبتنا متغير التعليم ، أصبح التفاوت في الدخل نتيجة منطقية لارتفاع تكاليف المعيشة وضرورياتها التي تشمل الطعام والتعليم والنقل والسكن ، هذا الأخير مثلاً الذي يعبر عن الاستقرار الاجتماعي والنفسي لعينة الدراسة ولعلاقته المباشرة بمستوى دخل الفرد ، فانخفاض هذا الأخير لن يسمح بتكوين فائض يسمح بامتلاك سكن ، أو حتى إيجار سكن لائق لهذه العينة ، وهذا سيعكس جلياً الوضع الاقتصادي لهذه الطبقة .

(1) : أحمد زايد -العروسي الزبير : النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر ، مكتبة مدبولي 2005 ، ص 324

2-الأوضاع الاجتماعية للطبقة الوسطى :

تعد الظروف الاجتماعية مرآة عاكسة للظروف الاقتصادية التي يعيشها الأفراد ، وهي أيضا أحد محددات التمايز الطبقي وهي تجسد نمط حياة مختلف الطبقات و أسلوب معيشتها ووتيرتها الاجتماعية، لذلك لا يمكن اذ تحدثنا عن أوضاع أي طبقة أو نحصرها في الجانب الاقتصادي، بل يجب التطرق إلى الظروف الاجتماعية ، والتي تختلف من طبقة إلى أخرى ، بل تتباين داخل الطبقة الواحدة وكما سبقت الإشارة في المبحث السابق فإن الظروف الاقتصادية للمجتمع البحث شهدت تراجع ، وعدم رضا وهذا ما سينعكس حتما عن الظروف الاجتماعية التي تعيشها ، وهذا ما سنحاول تحليله في هذا المبحث من خلال مجموعة من المؤشرات تتكامل فيما بينها لتقيس وتوصف هذه الظروف والتي تم حصرها في نوعية المستوى المعيشي ، ومدى الرضا عنه ، جانب الخدمات الاجتماعية المتمثل في العلاج والدراسة نوع الحي الذي تعيش فيه عينة الدراسة ، ومدى إمكانية التنزه والاصطياف

جدول رقم (12) يوضح نوع المستوى المعيشي ومدى الرضا عنه

المجموع		دون المتوسط	متوسط	جيد	مستوى المعيشة		
					الرضا عن الظروف الاجتماعية		
42		/	07	35	ت	راضي	
% 21		/	% 03.5	% 17.5	%		
158	% 79	45	/	45	/	ت	ضعيف الدخل
		% 22.5	/	%22.5	/	%	
		58	/	50	08	ت	تراجع القدرة الشرائية
		% 29	/	% 25	% 4	%	
		10	/	10	/	ت	السكن غير مناسب
		% 5	/	%5	/	%	
		18	08	10	/	ت	كثرة الديون
		% 9	% 4	%5	/	%	
		27	06	21	/	ت	ضعف الدخل + تراجع القدرة الشرائية
% 13.5	% 3	% 10.5	/	%			
200		14	143	43	ت	المجموع	
% 100		% 7	% 71.5	% 21.5	%		

يعكس المستوى المعيشي للفرد أوضاعه الاجتماعية ، مكانة الاجتماعية ، ويحاول الجدول

أعلاه التعريف بالمستوى المعيشي الحقيقي لشرائح الدراسة . حيث تشير الشواهد الكمية

بأعلى نسبة والمقدرة بـ 71.5% بأن مستواهم المعيشي متوسط وأنهم بالكاد يكفون التزاماتهم الأسرية ، وذلك بتلبية الحاجات الأساسية المتمثلة في الأكل واللباس والتعليم ، وبالتالي حصر حدود تفكيرها في كيفية تلبية حاجيات أسرتها ، خاصة وأنها تشهد تدنى في الأوضاع الاقتصادية نتيجة محدودية الدخل وضعفه وتراجع القدرة الشرائية ، هذا ما سيترتب عليه التفكير في العمل الإضافي خارج القطاع الرسمي، وبالتالي انشغال هذه الطبقة أكثر بالجانب المادي أي سيطرة معيار الثروة " الدخل " على قيم هؤلاء وتبنيه كمعيار حاسم في تصنيف مختلف الجماعات الاجتماعية ، وهذا سيجعل هذه الفئة تفقد بعض الرموز التي تعزز بها ، بوصفها تحتل مكانة اجتماعية داخل السلم الطبقي ، خاصة فيما يخص أسلوب تربية الأبناء والاهتمام بدراساتهم.... الخ ، وهذا يجعلها تقترب من الطبقة الدنيا التي يتميز أفرادها بسيطرة التفكير في كيفية توفير لقمة العيش ، وإهمال كل شيء، أما نسبة التالية والمقدرة بـ (21.5 %) (تصرح بأن مستواها المعيشي جيد، وهي تخص الفئة التي يفوق دخلها ≤ 80000.00 والفئة التي لها التزامات محدودة وظروف اقتصادية جيدة.

أما نسبة (7 %) فهي التي تمثل الفئة ذات المستوى دون المتوسط وهي نسبة لها دلالتها رغم صغرها لأننا نتكلم عن الشريحة العليا للطبقة الوسطى التي تتميز برأسمال ثقافي ورمزي واقتصادي من المفروض بكفل لها مستوى معيشي على الأقل متوسط.

وهذا ما يؤدي حتما إلى تضمرها وعدم رضاها عن هذه الأوضاع وهذا ما أكدته المؤشرات الكمية التي تعبر فيها الأغلبية بنسبة (79 %) عن عدم رضاها عن أوضاعها الاجتماعية نتيجة التحولات الاقتصادية التي يعيشها المجتمع والتي كانت لها انعكاسات اجتماعية زادت من حدة الاستقطاب الاجتماعي وتدهور أحوال المعيشة لفئات واسعة من أفراد المجتمع ، مع تضاعف البطالة وتراجع القدرة الشرائية وزيادة نسبة الفقر وترجع هذه النسبة أسباب عدم رضاها عن هذه الظروف بالدرجة الأولى بنسبة (29 %) إلى تراجع القدرة الشرائية لهذه الفئة بعد الارتفاع الكبير في أسعار مختلف السلع والخدمات تليها مباشرة نسبة (22.5 %) التي ترى أن دخلها ضعيف لا يغطي تكاليف العائلة كما سبق التوضيح في الظروف

الاقتصادية، أو السببين معا بنسبة (13.5 %) ، في حين ترجع نسبة (9 %) إلى كثرة الديون ذلك أنه كما سبق الإشارة في المبحث السابق أن نسبته لا بأس بها من عينة الدراسة التي استفادة من السكن التساهمي أو شراء السيارة بالتقسيط ، وهذا سيدخلها في دائرة الديون نتيجة للرغبة في إشباع هذه الحاجات الملحة من جهة وللفرصة التي أتاحتها الدولة من جهة ثانية والتي تتمثل في السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل مخطط رئيس الجمهورية (2005-2009).

أما النسبة المتبقية والتي تعبر عن رضاها عن أوضاعها الاجتماعية والمقدرة بـ (21 %) فهي نسبة ضئيلة مقارنة مع النسب السابقة وهي تضم الفئة التي تتمتع بمستوى اجتماعي جيد وهي تشمل عينة الأفراد الذين ليست لهم التزامات أسرية ، وجزء منها يفوق دخله 800000.00 دينار كما أنها عرفت كيف تستغل فترة الرخاء التي عاشتها في فترة الثمانينات التي مكنتها من تكوين نفسها اقتصاديا " سكن لائق ، سيارة فخمة ، رصيد في البنك" غطت على هذه الفترة، وعليه يمكن القول أن هذه الطبقة تشهد تراجع كمي في هذه الفترة وظروف اجتماعية متراجعة مقارنة بفترة 70 و 80 التي عرفت توسع لهذه القاعدة .

الجدول رقم(13) يوضح نوع الحي الذي يعيش فيه مجتمع الدراسة و مع من يعيش

المجموع	راقي	متوسط	شعبي	نوع الحي	
				مع من تعيش	
98	19	79	/	ت	مستقلا
% 49	% 9.5	% 39.5	/	%	
102	/	60	42	ت	العائلة
% 51	/	% 30	%21	%	
200	19	139	42	ت	المجموع
% 100	% 9.5	% 69.5	% 21	%	

تشهد المدينة عادت ازواجية حضرية على مستوى البنية الإيكولوجية والعمرانية فهي تضم أحياء شعبية وأخرى راقية وثالثه تجمع بين الاثنين، هذه الأحياء تعكس الحالة الاجتماعية لسكانها ومستواهم المعيشي ، أساليب حياتهم ، ويحاول الجدول أعلاه التعريف بالأحياء الأكثر تعبيراً على انتماء الطبقة الوسطى وتشير أعلى نسبة والمقدرة بـ (69.5 %) بأنها تقطن في أحياء متوسطة وهي الأحياء المستحدثة في الثمانينات وبداية التسعينيات تتميز بطابع معماري ليس عصري وليس تقليدي ، تتوافر على مساحات متوسطة ذات كثافة سكانية متوسطة وهي عادة ما تستقطب الفئات الجديدة الصاعدة في السلم الاجتماعي خاصة شرائح الطبقة الوسطى ، أما نسبة (21 %) وهي تقريبا تمثل ثلث مجتمع الدراسة تصرح بأنها تقطن في أحياء شعبية " وهي أحياء نشأت في فترات تاريخية بعيدة ، تتميز بعدد من الخصائص والسمات الحضرية منها على سبيل المثال : ارتفاع الكثافة السكانية ، ارتفاع معدلات الخصوبة، انخفاض مستويات الدخل ، تدهور الظروف السكنية بشكل عام ،

وسيطرة نمط الإنتاج السلعي الصغير وتنوع وسائل النقل والمواصلات والنمو المتزايد والسريع للسكن الفقير والعشوائي ، وكذلك تتميز هذه الأحياء بالتدهور الواضح في مستوى الخدمات الحضرية " (1)

هذه السمات تعكس حياة اجتماعية غير مقبولة ومرضية لهذه النسبة ، وتعبر عن تردي أوضاعها الاجتماعية أما نسبة (9.5 %) وهي التي تعبر عن سكنها في أحياء راقية وهي تتصف بعكس الأحياء السابقة حيث تتميز " بانخفاض الكثافة السكانية وارتفاع مستويات الدخل ، وتوافر الخدمات والمرافق الحضرية ، فضلا عن التخطيط الهندسي الواضح لشوارعها وميادينها ، ومساكنها المختلفة " (2) وهي الفئة التي نشير إليها في كل مرة ذات المستوى المعيشي الجيد والأوضاع الاقتصادية المريحة .

أما إذا تطرقنا إلى استقلالية العيشة لهذه الطبقة فنجد نسبة لا بأس بها والتي تمثل نصف مجتمع الدراسة بنسبة 51 % تعيش مع العائلة الكبيرة بسبب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وهي الأكثر تمركزا في الأحياء الشعبية والمتوسطة وسبق أن أشرنا إلى موصفات هاته الأحياء ، وهذا بالتأكيد سيعكس حياة صعبة غير مستقرة اجتماعيا ونفسيا ، وسيحد من طموح ودور هذه الطبقة التي تمثل نخبة المجتمع ، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ (49 %) فهي تصرح بأنها تعيش مستقلة ، في أسر نووية مما يسمح لها بتأمين تربية أفضل لأبنائها ، ومستوى معيشي جيد وهذا حتما سيعكس أوضاعها الاجتماعية ، كما أن هذه الفئة هي التي تقطن الأحياء الراقية والمتوسطة إضافة إلى أن استقلالية المعيشة ، تعبر عن أحد القيم الثقافية التي تميز هذه الطبقة بالذات وتسعى إلى تحقيقها .

(1) : محمود عودة ، سعيد ناصف : علم الاجتماع الريفي والحضري ، القاهرة ، 2005 ص 284

(2) : المرجع نفسه ، ص 285.

الجدول رقم: (14) يوضح مكان علاج مجتمع الدراسة.



جهة العلاج	التكرار	%	المجموع
القطاع العام	40	20%	60
القطاع الخاص	100	50%	100
2+1	60	30%	60
المجموع	200	100%	200

يمثل الجدول أعلاه الرعاية الصحية لأفراد عينة الدراسة باعتبارها مؤشر هام للدلالة على الحالة الاجتماعية، حيث تشير الدلالات الكمية بأن أكبر نسبة و المتمثلة في (50%) من مجتمع الدراسة بأنها لا تستفيد من خدمات العلاج الخاصة بالدولة بل هي تعالج في القطاع الخاص نظرا لصعوبة الاستفادة في علاج القطاع العام الذي تسيطر عليه البيروقراطية التامة فعلى حد قول أحد الحالات¹(مدير) "رغم أن الدولة لا تزال تتبنى منهج مجانية العلاج، إلا أن الواقع يحول دون ذلك، فإذا توجهت إلى إحدى المستشفيات للعلاج و القيام بالفحوصات و التحليلات اللازمة يقولون لك أن التحليل المطلوب غير موجود و الأشعة غير متوفرة ، أو الآلات معطلة، أو الأدوية لم تصل بعد، مما يضطرك إلى التوجه إلى القطاع الخاص ، و الذي تكون فتورته مثقلة قد تصل إلى بعض الأحيان (التحاليل+ الأشعة + شراء الدواء) إلى أكثر من ثلث الدخل "

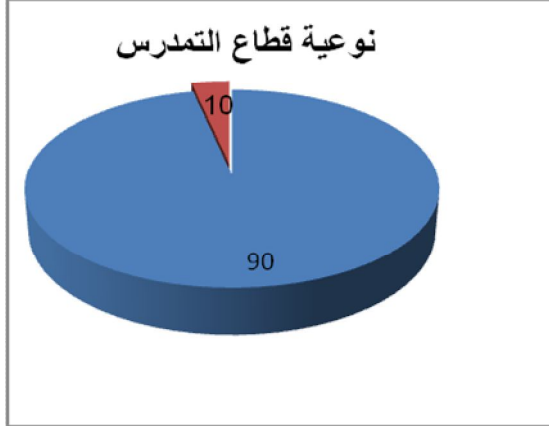
كما نجد أن نسبة (30%) من مجتمع الدراسة تعالج في القطاعين على السواء حسب حالة المرض ، و حسب مصاريف كل شهر أما نسبة (20%) فهي تصرح بأنها تعالج في القطاع العام وهي الفئة التي تتوافر مؤسساتها على الخدمة الصحية وهي تصرح بأنه لا يمكن لها تغطية المصاريف العلاجية وفق الدخل المتحصل عليه .

وتجمع عينة الدراسة على أن الإشكالية ليست في جهة العلاج وإنما ما بعد ذلك أي شراء الدواء الذي أصبح ثمنه باهضاً جداً وأن الأسرة التي يتكون أفرادها أكثر من 06 أفراد تصبح في كثير من الأحيان عاجزة على تغطية هذا الجانب ، ضف إلى ذلك أن نظام التعويض يأخذ فترة طويلة نوعاً والكثير من الأدوية غير خاضعة لنظام التعويض ولذلك فإن الخدمة الصحية تعكس زوايا هامة في الظروف الاجتماعية للفرد التي تعكس تقدمه ورقبه ، إذ يعتبر الباحثين " الرعاية الصحية وزيادة إنتاج المجتمع " (1)

وما يمكن استخلاصه أن التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري خاصة اقتصاد السوق ، تبتعد تدريجياً عن الاهتمام بالمصلحة العامة والتخلي عن خدمة الفرد نظراً لتبنيها مبدأ تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادي بمعنى تحقيق المصلحة الخاصة والفردية لأرباب العمل ، إضافة إلى فتح الاستثمار حتى في مجال الصحة التي أصبح يتاجر بها .

(1) : أحمد فؤاد السرمي : دور الصحة العامة في التنمية الاجتماعية ، الإسكندرية 1967 ص - ص 14 - 20

الجدول رقم (15) يوضح نوع القطاع الذي يتمدرس فيه أبناء الطبقة الوسطى



النسبة %	التكرار	جهة الدراسة
90%	180	القطاع العام
0%	0	القطاع الخاص
10%	20	عام + خاص
100%	200	المجموع

يوضح الجدول أعلاه جهة دراسة مجتمع الدراسة والذي يعكس السياسة التربوية التي تنتهجها الدولة الجزائرية حيث تصرح أغلبية مفردات الدراسة بنسبة 90 % أن أبنائها يدرسون في مدارس عام ، وأن نسبة 10 % فقط ممن يدرسون في قطاع عام + خاص وإذا حللنا القطاع الخاص الذي تقصده العينة فهي ليست المدارس الأكاديمية بل مدارس تكوينية تقدم دروس خصوصية لرفع المستوى لطلبة المدارس الأكاديمية أو تقديم تكوينات مهنية في مجموعة من التخصصات وبالتأكيد هي مدارس معتمدة من طرف الدولة وهذا يؤكد على أن القطاع الوحيد في مجتمعنا الذي لم يصله الاستثمار إلى بنسب ضئيلة وأن سياسة مجانية التعليم لا تزال سارية المفعول منذ أمرية 76 للرئيس الراحل هواري بومدين التي تنص على إلزامية ومجانبة التعليم إلا أن الإشكالية الفرعية التي تطرح هي مصاريف شراء الكتب التي كانت في الفترة السابقة مجانية أو بمبلغ رمزي ، إلا أنه في ظل التحولات العامة التي شهدتها المجتمع وفتح الاقتصاد الحر أصبح الكتاب المدرسي يتاجر به ، وبالتالي زيادة ثمنه ، مما أدى إلى إثقال كاهل الأسرة الجزائرية خاصة إذا كان عدد المتمدرسين كبير " أكثر من فردين " ، هذا بالإضافة إلى ظاهرة أخرى اجتاحت مجال التعليم ، إذ تكاد تصبح إجبارية ،

وهي ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت تبدأ مبكراً حتى في المرحلة الابتدائية ، وإذا تكلمنا عن فاتورتها ، فلا دعي للنقاش حيث تصل في بعض الأحيان إلى نصف الدخل خاصة في المرحلة الثانوية ، وفي هذا الصدد تصرح أحد المبحوثات (1) " إن ظاهرة الدروس الخصوصية أصبحت أحد المتطلبات الضرورية ، التي لا يمكن الاستغناء عنها ، فالأساتذة للأسف داخل الأقسام لا يبذلون جهدهم ، بل يطلبون من التلاميذ الحضور إلى الدروس الخصوصية بعد انتهاء دوامهم ، فأنا لديا أربعة أبناء اثنان منهم في المرحلة الثانوية أحضر لهم مدرسين إلى البيت في أكثر من مادة ، ثمن المادة الواحدة في الشهر 5.000 دينار ، حيث يصل مصروف هذه الدروس إلى 300000 دينار في الشهر وهو ثلثي مرتبي ، وباقي المصاريف تغطيها زوجي ، فكيف للفرد واحد يشتغل أن يغطي هذه المصاريف "

(1) . المقابلة رقم (08) يوم الثلاثاء 08 ديسمبر 2009 على الساعة 13.00 بمحكمة باتنة .

الجدول رقم (16) يوضح تنزه مجتمع الدراسة خلال العطلة الصيفية

التنزه و مكانه		التكرار	%
لا		57	28.5%
نعم	داخل الوطن	102	51%
	خارج الوطن	26	13%
	2+1	15	7.5%
المجموع		20	100%

يشير الجدول أعلاه الى استفادة مجتمع البحث من العطلة الصيفية واستمتاعه بها و ماذا كانت ظروفه الاقتصادية تسمح بذلك حيث تصرح أعلى نسبة والمقدرة ب (71.5%) بأنها تتنزه في العطلة وان هذه الأخيرة من احد أهم الأولويات لها خاصة بالنسبة لهذه الشريحة فهي تمثل احد الامتيازات لديها عن بقية الشرائح وأنه لا نقاش في ذلك فبعد سنة من التعب والمشاكل يجب أن تقابلها راحة على الأقل لمدة أسبوع ، أما أين يقضيها هؤلاء فالأغلبية نسبة (51%) يقضونها داخل الوطن وفقا للميزانية الخاصة ، وبذلك وأن أغلبهم يشاركون في رحلات الخدمات الاجتماعية أو الوكالات السياحية نظرا لما توفره من امتيازات خاصة في مجال الإنفاق وبالتالي يتسنى لهم القيام بذلك أما نسبة (13.5%) و (7.5%) التي تصرح بأنها تقضي عطلتها خارج الوطن أو بالداخل والخارج معا فهي تشمل الفئة ذات المستوى المعيشي الجيد التي سبق ، وأن أشرنا إليها مسبقا ، وهي مرتاح اقتصاديا واجتماعيا أما النسبة المتبقية (28.5%) وهي نسبة لها دلالتها إذ تعبر عن عدم استفادتهم من العطلة ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى عدم كفايتهم من ناحية المادية نتيجة تدهور القدرة الشرائية كما سبق و اشرنا وكثرة المطالب نتيجة تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .